AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 011-551 7700 Fax: 011-551 7844
Website : www.au.int

الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة
للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة
أديس أبابا، اثيوبيا، 4-8 أبريل 2022

الموضوع: "الدفع قدما لتحقيق رفاهية ومستويات معيشة أفضل في أفريقيا"

الإطار الاستراتيجي 2020-2030
للبرنامج المشترك للاتحاد الأفريقي/ منظمة العمل الدولية/المنظمة الدولية للهجرة/لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشأن إدارة هجرة العمالة من أجل التنمية والتكامل في إفريقيا

يونيو 2020

المقدمة والخلفية

هذه الوثيقة هي الإطار الاستراتيجي 2020–2030 للبرنامج المشترك للاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشأن إدارة هجرة العمالة من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا. إن البرنامج المشترك بين المنظمات الأربع هو مشروع مشترك طويل الأجل بين المنظمات الأربع بالتنسيق مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة العاملين في أفريقيا، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي ومنظمات القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني. وهي الأداة المخصصة لتنفيذ المجال ذي الأولوية الرئيسي الخامس للإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة اللذين اعتمدهما مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بموجب المقرر (AU/Assembly/AU/20(XXIV) / الملحق 3، في يناير 2015 في أديس أبابا، إثيوبيا.

الغرض من الإطار الاستراتيجي هو توفير استجابة معدلة تتضمن رؤية استراتيجية مدتها 10 سنوات، بما يضمن الوضوح والاتساق حول التقدم المحرز في تنفيذ فترة الخمس سنوات الأولى من البرنامج المشترك بين عامي 2015 و 2019.

يتماشى الإطار الاستراتيجي الذي يمثل فترة العشر سنوات القادمة لخطة العمل المشتركة التي تبدأ في عام 2020 ويدعم تحقيق جوانب هجرة اليد العاملة في العديد من السياسات والأطر الاستراتيجية العالمية والقارية التي تشمل ما يلي:

- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (لا سيما الهدفان 8 و 10)
- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
- الموقف الأفريقي الموحد من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للأمم المتحدة وخطة العمل الثلاثية (2020–2022)
- إعلان واغادوغو + 10 وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا
- أجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية الأولى (2014 – 2023)
- إطار سياسة الهجرة لأفريقيا وخطة العمل الخاصة به (2018–2030)
- بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن حرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار (2018)
- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، 2018

تظل العديد من العناصر الرئيسية في هذا الإطار الاستراتيجي هي نفسها في فترة الخمس سنوات الأولى من البرنامج المشترك. على سبيل المثال، تواصل استراتيجية تنفيذ البرنامج المشترك التركيز على هجرة اليد العاملة بين البلدان الأفريقية حيث أن أكثر من 60 في المائة من العمال المهاجرين يقيمون في القارة. ومع ذلك، فإن هذا التركيز على هجرة العمالة بين البلدان الأفريقية لا يغني عن القضايا الناشئة المتعلقة بحماية العمال المهاجرين خارج القارة[1].

ينصب التركيز الرئيسي لهذا الإطار الاستراتيجي على النتائج ، أي المساءلة عن النتائج وخاصة بالنسبة للمستفيدين النهائيين من البرنامج – العمال المهاجرون من الذكور والإناث وأفراد أسرهم. يُعرّف العامل المهاجر بأنه الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو زاول نشاطا مدفوع الأجر في دولة ليس هو من رعاياها[2]. يندرج اللاجئون والنازحون تحت فئة العمال المهاجرين طالما أنهم عمال موظفون خارج أوطانهم[3].

تشمل المجموعات المستهدفة الأخرى من البرنامج المشترك ما يلي:

- هياكل ومفوضيات المجموعات الاقتصادية الإقليمية
- المؤسسات الوطنية المسؤولة عن هجرة اليد العاملة (خاصة وزارات العمل ومؤسسات سوق العمل[4]) والمؤسسات المسؤولة عن إدارة الهجرة
- الشركاء الاجتماعيين: أرباب العمل والمنظمات العمالية (النقابية)
- المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني المعنية

[1] تجدر الإشارة إلى العمل الذي يقوم به حاليا الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة التابعة للاتحاد الأفريقي في تعزيز حماية العمال المهاجرين الأفريقيين في الدول العربية والأمريكتين والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي

[2] الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990):
https://treaties.un.org/doc/Treaties/1990/12/19901218%2008-12%20AM/Ch_IV_13p.pdf

[3] صك منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين وهو متاح على الموقع التالي:
https://www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc87/r3-1b2.htm%23Definition%20of%20the%20term.

[4] مؤسسات سوق العمل – الهيئات والمعاهد العامة المسؤولة عن تحويل السياسات والقوانين والأنظمة إلى آليات وخدمات (وزارة العمل) ، أو تقديم الخدمات بشكل مباشر واستخدام الآليات (خدمات التوظيف العامة ، معاهد التدريب المهني ، إلخ) لضمان الوضع الأمثل لسوق العمل أو بيئة /نتيجة مواتية للعمال المهاجرين (على سبيل المثال، تسهيل التعرف على المهارات وتنقل اليد العاملة، والمواءمة بين الوظائف والمهارات، وتوفير الحماية والمزايا الاجتماعية، وتزويد العمال بالمؤهلات اللازمة المطلوبة في سوق العمل، وتحسين ظروف عملهم ، إلخ.).

يعكس الإطار الاستراتيجي المنقح/المعدل 2020–2030 للبرنامج المشترك للاتحاد الأفريقي / منظمة العمل الدولية / المنظمة الدولية للهجرة / لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا نتائج عملية تشاركية تشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء المانحين والوكالات الشريكة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين. يرجى مراجعة الملحق 1 للحصول على قائمة أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم. يجب اعتبار البرنامج المشترك أداة للتوجيه والتنسيق والاتساق في إدارة هجرة اليد العاملة ومسائل التنمية على المستويات القارية والإقليمية والوطنية. يجمع هذا الإطار الاستراتيجي بين الدروس المستفادة من المرحلة السابقة من تنفيذ البرنامج المشترك مع التركيز على التحديات المحددة ذات الأولوية منذ عام 2015 (والتي لا تزال ذات صلة بدرجات متفاوتة) بما يتماشى مع الفرص المتاحة في سياق متغير.

السياق والأساس المنطقي

تعكس الهجرة في أفريقيا الاتجاه العالمي للهجرة الدولية ولكن بنسبة أكبر بكثير. في عام 2000، كان هناك 15 مليون مهاجر في أفريقيا ، وزاد هذا العدد إلى 24.7 مليون في عام 2017[5]، بزيادة قدرها حوالي 65 في المائة. نمت نسبة المهاجرين من السكان من 1.8 في المائة في عام 2000 إلى 2 في المائة في عام 2017 على مدى 16 عاماً. قدر البنك الدولي أن 31 مليون أفريقي يعيشون في بلدان غير أماكن ولادتهم حيث ينحدر 77 في المائة منهم من أفريقيا جنوب الصحراء.

في عام 2017، كان 4 من أصل 5 مهاجرين دوليين يقيمون في شرق ووسط وغرب إفريقيا من أفريقيا، مما يؤكد أهمية الهجرة بين الأقاليم[6] وكان الأفريقيون يمثلون 89 في المائة من إجمالي المهاجرين الدوليين في غرب / شرق أفريقيا و56 في المائة في الجنوب الأفريقي و50 في المائة في شمال أفريقيا و 84 في المائة في وسط أفريقيا[7].

ارتفعت الهجرة إلى أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي من بلدان في أقاليم شرق وجنوب وغرب وشمال إفريقيا لأسباب اقتصادية بسبب القرب الجغرافي والعلاقات ما بعد الاستعمار والوعد بالحصول على دخل أعلى وزيادة معدلات الفقر والبطالة في جميع أنحاء القارة[8].

---

[5] الأمم المتحدة ، 2018– التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، الهجرة من أجل التحول الهيكلي-
https://unctad.org/en/Pages/ALDC/Africa/EDAR2018-Key-Statistics.aspx

[6] https://unctad.org/en/Pages/ALDC/Africa/EDAR2018-Key-Statistics.aspx

[7] https://unctad.org/en/Pages/ALDC/Africa/EDAR2018-Key-Statistics.aspx

[8] المنظمة الدولية للهجرة ، (2020) تقرير الهجرة العالمية ، متاح على الموقع التالي:
https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2020.pdf

نظرة عامة على البرنامج المشترك خلال الفترة 2015 – 2019

تم تصميم البرنامج المشترك كمبادرة جديدة جريئة ومناسبة من حيث التوقيت للقارة في عام 2015 بعد مشاورات إقليمية واسعة جرت في 16 ديسمبر 2013 في أديس أبابا بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي والشركاء الاجتماعيين الأفريقيين والمنظمات الدولية.

الهدف العام للبرنامج المشترك هو تعزيز الإدارة والتنظيم الفعالين لهجرة اليد العاملة والتنقل في إفريقيا في ظل سيادة القانون وبمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومات والهيئات التشريعية والشركاء الاجتماعيين والمهاجرين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

يقوم البرنامج المشترك بتدخلات منسقة ومتزامنة في مجالين موضوعيين: الإدارة والتنفيذ التشغيلي. يتناول عنصر الإدارة الحاجة الماسة إلى تطوير الركائز الأساسية الأربعة بشكل متضافر لإدارة هجرة اليد العاملة: 1) قانون قائم على المعايير الدولية ؛ 2) وضع سياسات قابلة للتطبيق ومتماسكة ؛ 3) تعزيز المؤسسات الأساسية ؛ 4) الانخراط والتعاون الثلاثي الأطراف بين الفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

يغطي عنصر التنفيذ التشغيلي ثلاثة مجالات تشغيلية فنية رئيسية أخرى مترابطة: 1) العمل اللائق والحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين وأسرهم ؛ 2) معالجة العائق الرئيسي لنقص المهارات ؛ و 3) الحصول على إحصاءات ومعارف أساسية عن هجرة اليد العاملة من أجل إدارة هجرة اليد العاملة وحماية العمال المهاجرين.

مشاريع المانحين الجارية التي تدعم تنفيذ البرنامج المشترك

يجري حالياً تنفيذ مشاريع يبلغ مجموعها أكثر من 17 مليون دولار أمريكي لدعم برنامج البرنامج المشترك. تدعم هذه المشاريع المجالات الرئيسية التالية من البرنامج المشترك: الحماية الاجتماعية وإمكانية نقل المزايا للعمال المهاجرين وأسرهم، وتعزيز قابلية نقل المهارات، وتحسين إدارة هجرة اليد العاملة، وتحسين توافر إحصاءات الهجرة المحدثة بشكل منتظم

فيما يلي المشاريع:

1. توسيع نطاق الوصول إلى الحماية الاجتماعية وإمكانية نقل المزايا للعمال المهاجرين وأسرهم في مجموعات اقتصادية إقليمية مختارة في أفريقيا خلال الفترة 2017–2020 من قبل منظمة العمل الدولية
2. إجراءات التنفيذ ذات الأولوية للبرنامج المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن إدارة هجرة العمالة من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا 2018–2021
3. تنمية القدرات في مجال الإحصاءات 2019–2021 وهو مشروع مولته الوكالة السويدية للتنمية الدولية ونفذته هيئة الإحصاء السويدية
4. الدعم المقدم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي للاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة والنزوح 2018 – 2020

البرنامج المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن إدارة هجرة العمالة من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا 2020–2030

المبادئ التوجيهية

يستند البرنامج المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن إدارة هجرة العمالة من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا للفترة 2020–2030 إلى سبعة مبادئ إرشادية على النحو التالي:

الشكل 2: المبادئ التوجيهية للبرنامج المشترك

أهداف الإطار الاستراتيجي للبرنامج المشترك

الهدف العام للبرنامج المشترك هو "تعزيز الإدارة والتنظيم الفعالة لهجرة اليد العاملة والتنقل في ظل سيادة القانون وبمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومات والهيئات التشريعية والشركاء الاجتماعيين والمهاجرين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المهجر ومنظمات المجتمع المدني من أجل زيادة النمو الاقتصادي العادل والعمالة الكاملة والتنمية المستدامة للقارة الأفريقية[9]. "

هناك أربعة أهداف محددة لدعم تحقيق الهدف العام وهي كما يلي:

- **الهدف الاستراتيجي 1**: تعزيز الإدارة والتنظيم الفعالين لهجرة اليد العاملة وتنقلها في أفريقيا.
- **الهدف الاستراتيجي 2**: تمتع العمال المهاجرون في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي ببيئات عمل آمنة ومأمونة وإمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية وإمكانية نقلها، والاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات.

[9] هناك تغيير طفيف عما كان عليه في البرنامج المشترك للفترة 2015–2019 . وقد تمت إضافة ما يلي: "من أجل زيادة النمو الاقتصادي العادل والعمالة الكاملة والتنمية المستدامة للقارة الأفريقية".

- **الهدف الاستراتيجي 3:** تحسين توافر بيانات وإحصاءات هجرة اليد العاملة وزيادة الاستفادة منها من قبل الجميع من أجل صنع القرار وتخطيط السياسات وصياغتها وتطبيقها على أساس الأدلة.
- **الهدف الاستراتيجي 4:** تعزيز الإدارة والمساءلة بشأن البرنامج المشترك.

الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز الإرة والتنظيم الفعالين هجرة اليد العاملة وتنقلها في أفريقيا

لا تزال الإدارة الفعالة للهجرة تمثل تحدياً بالغ الأهمية يتعين على الدول الأفريقية التغلب عليه. يمكن أن يجلب وضع سياسات وتشريعات وهياكل منتظمة وشفافة وشاملة ومراعية للمنظور الجنساني لهجرة اليد العاملة على المستويين الوطني والإقليمي فوائد كبيرة لدول المنشأ والمقصد والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. سيتناول هذا الهدف الاستراتيجي القضايا الرئيسية بما في ذلك عدم التصديق على معايير العمل الدولية وإضفاء الطابع المحلي عليها وتعميمها والتطبيق البطيء لأنظمة حرية التنقل المحددة ونقص القدرات والتنسيق والمشاركة السياسية بشأن الهجرة من قبل مؤسسات العمل وغياب عام لسياسة وطنية متماسكة بشأن هجرة اليد العاملة، وغياب الآليات الاستشارية الثلاثية الأطراف للدعوة إلى هجرة اليد العاملة وعدم كفاية التصديق على معايير العمل الدولية وإضفاء الطابع المحلي عليها وتعميمها، والتطبيق البطيء لأنظمة حرية التنقل القائمة.

سيعطي هذا الهدف الاستراتيجي أولوية للإجراءات لدعم التصديق على الأنظمة القارية والإقليمية المتفق عليها وتنفيذها. شهد عام 2018 وضع معاهدتين هامتين – بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بحرية تنقلل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار واتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن شأن كل منهما ضمان حرية التنقل[10] والتجارة الحرة[11] في القارة لتحفيز النمو الاقتصادي ودعم تنفيذ برنامج التعجيل بالتصنيع في إفريقيا. كانت مفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولة عن وضع مبادئ توجيهية بشأن الأحكام المتعلقة بهجرة اليد العاملة في بروتوكول حرية تنقل الأشخاص في عام 2019. وحتى الآن، صدقت أربع دول فقط على بروتوكول الاتحاد الأفريقي لحرية تنقل الأشخاص.

[10] في 29 يناير 2018، تم اعتماد البروتوكول الملحق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار. ومن بين الدول الموقعة البالغ عددها 33 دولة، صدقت أربع دول أعضاء فقط عليه. يتطلب البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص 15 تصديقا ليدخل حيز التنفيذ.

[11] في 21 مارس 2018 ، وقعت 44 دولة من أصل 55 عضواً في الاتحاد الأفريقي اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي يهدف إلى إنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات ، مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات ويمهد بالتالي الطريق لتسريع إنشاء الاتحاد الجمركي الأفريقي.

تشمل الإستراتيجية الأخرى ذات الأولوية لهذه الفترة وضع أطر السياسات الإقليمية والوطنية بشأن هجرة اليد العاملة وإدراج هذه السياسات في القوانين والممارسات كأساس لتحسين إدارة هجرة اليد العاملة. كما ستتم متابعة تقييم فعالية السياسات المعمول بها.

ستكون المبادرات الرامية إلى إنشاء وتعزيز الخطاب الثلاثي والتعاون والتنسيق بشأن قانون وسياسة وممارسة هجرة اليد العاملة عبر أفريقيا على جميع المستويات حاسمة وسيتم تنفيذها أيضاً.

في حين أشاد جميع أصحاب المصلحة بإنشاء وتشغيل اللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة[12] كهيئة ضرورية لحشد الدعم لقضايا هجرة اليد العاملة والدعوة لها بشكل مستمر وعلى المستوى الإقليمي، أكد معظمهم أن هناك حاجة ماسة لتعزيزها. وفقًا لاختصاصاته، فإن اللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة هي أولى آلية تشاور شاملة ومتكاملة من ثلاث طبقات معنية بهجرة اليد العاملة / تنقلها وتتألف من هياكل التنسيق والتشاور على المستوى الوطني والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمستوى القاري. وقد تم تأسيسها لتعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

هناك أربع نتائج في إطار الهدف الاستراتيجي 1 وهي كما يلي:

- **النتيجة 1.1:** زيادة التصديق على معايير العمل الدولية المتعلقة بهجرة اليد العاملة وإدراجها في القوانين الوطنية.
- **النتيجة 2.1:** زيادة اعتماد / تنفيذ أنظمة منسقة لحرية التنقل من قبل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وسياسات هجرة اليد العاملة المتسقة التي تراعي المنظور الجنساني في المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- **النتيجة 3.1:** زيادة قدرة مؤسسات العمل والشركاء الاجتماعيين على إدارة هجرة اليد العاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.
- **النتيجة 4.1:** زيادة الحوار / الخطاب والتعاون والتنسيق الثلاثي بشأن قانون وسياسة وممارسة هجرة اليد العاملة عبر أفريقيا.

ترد هذه النتائج في **الجدول 2** جنباً إلى جنب مع استراتيجيات ذات أولوية مختارة.

[12] تأسس اللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة في عام 2015 وهي اللجنة القارية الثلاثية المعنية بهجرة اليد العاملة والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز الروابط بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بما في ذلك الشركاء الاجتماعيين. يرجى ملاحظة أن اللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة ليست فقط ثلاثية الأطراف ، بل تشمل أيضا مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. يرجى الرجوع إلى الاختصاصات في الملحق 4.

الجدول 2: الاستراتيجيات ذات الأولوية للهدف الاستراتيجي 1 والنتائج المتوقعة منه

النتائج	الاستراتيجيات ذات الأولوية
النتيجة 1.1: زيادة التصديق على معايير العمل الدولية المتعلقة بهجرة اليد العاملة وإدراجها في القوانين الوطنية	1. تسهيل الخدمات الاستشارية الفنية لدعم التصديق 2. تعزيز الصكوك والتصديق عليها وإضفاء الطابع المحلي عليها مثل اتفاقية الهجرة من أجل العمل رقم 97 واتفاقية الهجرة من أجل العمل رقم 143 لمنظمة العمل الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، معايير العمل المنصوص عليها في اتفاقيات العمالة الخاصة رقم 87 و181 و189 لمنظمة العمل الدولية كأساس لأطر سياسات هجرة اليد العاملة 3. ضمان الترابط بين سياسات الهجرة وهجرة اليد العاملة والتوظيف والتعليم والتدريب
النتيجة 2.1: زيادة اعتماد / تنفيذ أنظمة منسقة لحرية التنقل من قبل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وسياسات هجرة اليد العاملة المتسقة التي تراعي المنظور الجنساني في المجموعات الاقتصادية الإقليمية.	1. المصادقة على أنظمة حرية التنقل على المستويات القارية والإقليمية والوطنية وسنّها 2. وضع أو تعزيز أطر سياسات هجرة اليد العاملة الوطنية والإقليمية التي تراعي المنظور الجنساني 3. تعزيز مواءمة قوانين العمل والضمان الاجتماعي داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها 4. إجراء حوار ومشاورات مع النظراء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مناطق أخرى بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ورابطة دول جنوب شرق آسيا والجماعة الكاريبية ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي والسوق المشتركة للجنوب ومنظمة الدول الأمريكية.
النتيجة 3.1: زيادة قدرة مؤسسات العمل والشركاء الاجتماعيين على إدارة هجرة اليد العاملة والسياسات الخاصة بها	1. تنفيذ استراتيجية التدريب وبناء القدرات الخاصة بالبرنامج المشترك 2. توسيع أدوار وأنشطة وزارات ووكالات العمل / التوظيف لتشمل مسؤوليات إدارة هجرة اليد العاملة 3. تعيين جهات اتصال معنية بهجرة اليد العاملة في مؤسسات العمل

النتائج	الاستراتيجيات ذات الأولوية
	4. تعزيز قدرة مؤسسات العمل والشركاء الاجتماعيين على إدارة هجرة اليد العاملة وأنظمة التنقل 5. توسيع / تعزيز تفاعل المنظمات الاجتماعية الشريكة الوطنية المعنية بهجرة اليد العاملة مع منظمات المهجر والمنظمات الشقيقة في مناطق وبلدان المقصد 6. زيادة فرص التعلم من الأقران في مؤسسات العمل، بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن إدارة هجرة اليد العاملة 7. تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات المسؤولة عن إدارة هجرة اليد العاملة مثل وزارات العمل والتعليم والصحة والهجرة والشؤون الخارجية والشؤون الاجتماعية والإحصاءات، إلخ.
النتيجة 4.1: زيادة الحوار / الخطاب والتعاون والتنسيق الثلاثي بشأن قانون وسياسة وممارسة هجرة اليد العاملة عبر أفريقيا.	1. وضع سياسات وآليات إدارية ثلاثية وطنية بشأن هجرة اليد العاملة 2. الاستعانة بشكل مناسب بلجان المراقبة الوطنية في الحكومات لضمان اتباع نهج متعدد القطاعات وملكية الدول الأعضاء 3. إنشاء أو تعزيز منتديات استشارية وتنسيقية ثلاثية بشأن هجرة اليد العاملة على المستوى القاري وفي المجموعات الاقتصادية الإقليمية 4. تقوية وتعزيز اللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة بما في ذلك توفير الموارد الهيكلية والمالية والإدارية والبشرية الملائمة لتمكينها من العمل بشكل سليم 5. إنشاء آليات تمويل بقيادة الدول لضمان الحوارات الاجتماعية المستدامة والتنفيذ الفعال للتوصيات الصادرة من الجهات الفاعلة

الهدف الاستراتيجي 2: تمتع العمال المهاجرون في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي ببيئات عمل آمنة ومأمونة وإمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية وإمكانية نقلها، والاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات.

سيتصدى هذا الهدف الاستراتيجي للتحديات المتمثلة فيما يلي: (1) انتشار علاقات العمل وظروف العمل المتدنية والمسيئة في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي؛ (2) غياب الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لكثير من المهاجرين وخاصة في القطاع غير الرسمي و (3) الفجوات المتزايدة بين الاحتياجات من المهارات والمؤهلات مقابل الأعداد والأنواع المنتجة في إفريقيا.

تُظهر البيانات القصصية والبحثية المتاحة أن العمال المهاجرين الأفريقيين في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي عبر القارة وخارجها يواجهون علاقات وظروف عمل استغلالية ومتدنية وذلك على الرغم من الالتزامات الرسمية بالمعايير الدولية التي تعهدت بها العديد من الدول الأفريقية. اللوائح الخاصة بظروف العمل والسلامة والصحة المهنيتين وعلاقات العمل ضعيفة، والتفتيش العمالي غائب إلى حد كبير. وغالبا ما تكون النقابات وغيرها من آليات المفاوضة الجماعية غير متاحة للعمال المهاجرين. إن التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق العمال وغيرها من حقوق العمال المهاجرين وحوادث الهجمات بدافع كره الأجانب على المهاجرين والطرد التعسفي تظهر تحديات تحقيق العمل اللائق.

سيتم اتباع العديد من الاستراتيجيات لحماية وحفظ حقوق ورفاهية العمال المهاجرين في كل من السياقات الرسمية وغير الرسمية لتشمل ما يلي:

- دعم بناء القدرات بشأن التوظيف الأخلاقي بما يتماشى مع الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء
- اعتماد / تطبيق معايير العمل الدولية فيما يتعلق بالأماكن والظروف التي يعمل فيها المهاجرون.
- تعزيز حماية السلامة والصحة المهنيتين للمهاجرين في أماكن العمل.
- زيادة القدرة على تفتيش أماكن عمل المهاجرون.
- وضع / تنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب في بلدان مختارة.

تشمل الاستراتيجيات ذات الأولوية لزيادة الوصول إلى الحماية الاجتماعية ومزايا الضمان الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصر:

- تعزيز القدرات الوطنية وقدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية على وضع تدابير أحادية وثنائية وإقليمية لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وإمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين وأسرهم من بلدان المنشأ وبلدان المقصد ، سواء كانوا يعملون في القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي.
- إجراء / تعزيز المشاورات بين إدارات الضمان الاجتماعي الوطنية في مجموعات اقتصادية إقليمية مختارة
- تعزيز وضع آليات والتصديق عليها من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 102 (الضمان الاجتماعي) و 118 (قابلية تحويل الضمان الاجتماعي) ، فضلاً عن الصكوك القارية والإقليمية الأخرى المتعلقة بالضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية (الأجندة الاجتماعية 2063 ومشروع البروتوكول بشأن الحق في الحماية الاجتماعية والذي يتطرق في المادة 7 إلى المهاجرين والنازحين داخليا

- وضع أطر التعاون في مجال الضمان الاجتماعي للمهاجرين على جميع المستويات (القارية والإقليمية والوطنية).

استراتيجيات الحد من نقص العمالة بما في ذلك تعزيز الشراكات بشأن تنقل المهارات والتي ينبغي في إطارها اتخاذ الخطوات التالية:

- إطلاق عمليات استشارية بين هيئات التعليم / التدريب والاعتماد الإقليمية والوطنية.
- الالتزام بتحديث وتوسيع نطاق التعليم والتدريب الفني والمهني ومعالجة المهارات – عدم التطابق في التعليم.
- تحديد العمليات للحصول على المؤهلات المهنية المنسقة / المتوافقة أو المعترف بها بشكل متبادل والتدريب والخبرة في مجموعات اقتصادية إقليمية مختارة.
- اعتماد تشريعات وسياسات وتدابير إدارية على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى الصعيد الوطني لتنفيذ المؤهلات ومعايير التدريب المنسقة.
- إجراء تقييمات تجريبية لاحتياجات المهارات الحالية وفرص مطابقة الوظائف.
- جمع بيانات تنبؤ تجريبية عن الاتجاهات والمهارات المستقبلية واحتياجات العمل في بلدان مختارة.

هناك **ثلاث نتائج** في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 2 وهي كما يلي:

- **النتيجة 1.2:** زيادة الفرص المتاحة للمهاجرين للحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية
- **النتيجة 2.2:** تحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية وخدمات الدعم للعمال المهاجرين وأسرهم
- **النتيجة 3.2:** زيادة توافر المهارات والكفاءات المطلوبة مع مراعاة الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات

يتم عرض هذه النتائج في الجدول 3 جنباً إلى جنب مع استراتيجيات ذات أولوية مختارة.

الجدول 3: الاستراتيجيات ذات الأولوية للهدف الاستراتيجي رقم 2 والنتائج المتوقعة منه

النتائج	الاستراتيجيات ذات الأولوية
النتيجة 1.2: زيادة الفرص المتاحة للمهاجرين للحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية	1. اعتماد وتطبيق معايير العمل الدولية فيما يتعلق بالأماكن والظروف التي يعمل فيها المهاجرون 2. 2 اتخاذ تدابير لتعزيز ممارسات التوظيف الأخلاقية 3. تعزيز حماية السلامة والصحة المهنيتين للمهاجرين في أماكن العمل. 4. زيادة القدرة على تفتيش أمكان العمل التي يتركز فيها المهاجرون 5. وضع / تنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز وكره الأجانب في بلدان مختارة مع مراعاة المبادرات القائمة التي تنفذها المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتعلم منها[13] 6. توسيع / تعزيز الفرص المتاحة للعمال المهاجرين لالتماس الإنصاف في الحالات التي لا تُحترم فيها حقوقهم 7. دعم العمال المهاجرين للانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي بما في ذلك المعابر الحدودية والمدن الحدودية
النتيجة 2.2: تحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية وخدمات الدعم للعمال المهاجرين وأسرهم	1. وضع / تعزيز التدابير الأحادية والثنائية والإقليمية لتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي وإمكانية نقل المزايا الاجتماعية إلى العمال المهاجرين في بلدان المنشأ والمقصد 2. إنشاء ودعم آلية رسمية للتشاور والتعاون المتعدد الأطراف بين مؤسسات الضمان الاجتماعي داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى المستوى القاري تشمل المهاجرين في المجموعات الاقتصادية

[13] تقوم الكوميسا ، على سبيل المثال ، بتنفيذ مشروع في إطار منتدى التنمية الاقتصادية الحادي عشر الذي يمكن استخلاص الممارسات الجيدة منه

النتائج	الاستراتيجيات ذات الأولوية
	الإقليمية المعينة وكذلك العمال المهاجرين خارج أفريقيا 3. تسهيل دمج اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 102 (الضمان الاجتماعي) و 118 (إمكانية نقل الضمان الاجتماعي) (التصديق والترجمة إلى قوانين). 4. وضع أطر تعاون في مجال الضمان الاجتماعي التي تنطبق على المهاجرين في المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعينة وكذلك العمال المهاجرين خارج أفريقيا 5. دعم العمال المهاجرين ، ولا سيما أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي للحصول على بعض أشكال الحماية أثناء وبعد حالات الطوارئ الصحية (بما في ذلك الأوبئة والجوائح مثل كوفيد 19) والكوارث الطبيعية
النتيجة 3.2: زيادة توافر المهارات والكفاءات المطلوبة مع مراعاة الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات	1. إطلاق عمليات استشارية بين هيئات التعليم / التدريب والاعتماد الإقليمية والوطنية 2. الالتزام بتحديث وتوسيع نطاق التعليم والتدريب الفني والمهني ومعالجة المهارات – التعليم غير المطابق[14] 3. تحديد العمليات للحصول على المؤهلات المهنية المنسقة / المتوافقة أو المعترف بها بشكل متبادل، والتدريب والخبرة في مجموعات اقتصادية إقليمية مختارة[15] 4. اعتماد تشريعات وسياسات وقوانين نموذجية وتدابير إدارية على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية

[14] لاحظ استراتيجية التعليم والتدريب الفني والمهني القارية الحالية التي توفر إطاراً شاملاً لتصميم ووضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمواجهة تحديات التعليم والتدريب الفني والمهني لدعم التنمية الاقتصادية وخلق الثروة الوطنية والمساهمة في الحد من الفقر.

[15] يقر ذلك بالعمل الجاري في إطار المؤهلات القارية الأفريقية

النتائج	الاستراتيجيات ذات الأولوية
	وعلى الصعيد الوطني لتنفيذ معايير التدريب والمؤهلات المنسقة 5. وضع نظم معلومات سوق العمل وإجراء تقييمات للمهارات الحالية والمستقبلية والاحتياجات من مهارات العمل في بلدان / قطاعات / ممرات مختارة مع مراعاة الجهود التي بذلتها بالفعل معظم الدول الأعضاء في إطار مفاوضات التجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية

الهدف الاستراتيجي 3: زيادة استخدام البيانات والإحصاءات المفصلة عن هجرة اليد العاملة من قبل الجميع في صنع القرار وتخطيط السياسات وصياغتها وتطبيقها على أساس الأدلة

يسعى هذا الهدف الاستراتيجي إلى معالجة التحديات المتبقية المتعلقة بقلة البيانات المصنفة حول خصائص وظروف العمالة المهاجرة ، وبيانات السياسة المطلوبة في مجالات الاقتصاد والعمالة وتنمية المشاريع والاستثمار والتعليم والحماية الاجتماعية. وقد حققت العناصر الفرعية (عدم وجود البيانات ذات الصلة لتحديد شكل سياسة فعالة بشأن هجرة اليد العاملة وتعزيز أدوار مؤسسة العمل في حوكمة وإدارة هجرة اليد العاملة وعدم القدرة على الحصول على بيانات صحيحة وموثوقة تصف هجرة اليد العاملة ونتائجها) تقدما إيجابيا منذ 2015 بفضل بناء القدرات.

ومع ذلك، لا يزال هناك عائق رئيسي يتمثل في عدم وجود بيانات موثوقة ودقيقة وشاملة عن هجرة اليد العاملة والعمال المهاجرين وأسواق العمل. البيانات الحالية هي بيانات حول "التنقل" في المقام الأول وتقدم، في أحسن الأحوال، بعض المؤشرات عن المخزونات والتدفقات، بينما توجد بيانات قليلة أو معدومة عن مهارات المهاجرين وملفات التوظيف أو المشاركة في سوق العمل أو ظروف العمل أو تغطية الحماية الاجتماعية.

تساهم البيانات / المعلومات الدقيقة والموثوقة والمناسبة من حث التوقيت في اتخاذ القرار السليم. ولذلك، فإن الاستراتيجيات التي تضمن عمليات سليمة لجمع البيانات المصنفة حسب الجنس ومعالجتها ونشرها تعتبر بالغة الأهمية لهذا الهدف الاستراتيجي. ومن المهم أيضاً التأكد من أن الإحصائيات المنتجة في جميع أنحاء القارة متسقة ومطابقة للمعايير الإحصائية العالمية والإقليمية. وتشمل الاستراتيجيات التي يتعين اتباعها تعزيز قدرات مؤسسات إنتاج البيانات والبحث، بما في ذلك تحديث بنيتها التحتية / أدواتها

وإقامة شراكات بما في ذلك مع مؤسسات البحث الدولية وضمان الإنتاج والنشر المنتظمين للإحصاءات والمنتجات المعرفية المتعلقة بهجرة اليد العاملة.

النتائج المتوقعة في إطار الهدف الاستراتيجي هي كما يلي:

- **النتيجة 1.3.** تحسين القدرة على إنتاج ونشر بيانات وإحصاءات دقيقة ومفصلة عن هجرة اليد العاملة
- **النتيجة 2.3.** زيادة تنسيق الإحصاءات عبر إفريقيا، باتباع إرشادات المؤتمر الدولي لإحصاءات العمل المتعلقة بإحصاءات هجرة اليد العاملة الدولية[16]

يتم عرض هذه النتائج في الجدول 4 جنباً إلى جنب مع استراتيجيات ذات أولوية مختارة.

الجدول 4: الاستراتيجيات ذات الأولوية للهدف الاستراتيجي رقم 3 والنتائج المتوقعة منه

النتائج	الاستراتيجيات ذات الأولوية
النتيجة 1.3. تحسين القدرة على إنتاج ونشر بيانات وإحصاءات دقيقة ومفصلة عن هجرة اليد العاملة، بما في ذلك البيانات الإدارية	1. دفع إنتاج إحصاءات عالية الجودة وقابلة للمقارنة دولياً حول هجرة العمالة الوطنية والإقليمية والقارية مع مراعاة المشاريع الجارية 2. تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة على جمع وتحليل بيانات هجرة اليد العاملة 3. تعزيز آليات تبادل البيانات والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية 4. تعزيز القدرات على جمع وتحليل وتبادل البيانات الإدارية حول هجرة اليد العاملة 5. وضع وتنفيذ برنامج بحث / دراسات / استقصاءات حول جوانب محددة لهجرة اليد العاملة بما في ذلك بروتوكولات حرية التنقل والآثار الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والمالية للبروتوكولات، والعمل الحر وريادة الأعمال للعمال المهاجرين،

[16] انظر
: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_648922.pdf

النتائج	الاستراتيجيات ذات الأولوية
	والتكامل الإقليمي؛ والمهاجرون ذوو نقاط الضعف الخاصة، واحتياجات الحماية على أساس الجنس 6. دعم دول أعضاء مختارة لوضع نظم معلومات متكاملة لسوق العمل بآليات محسّنة للحصول على البيانات ومعايير مخصصة لتقييم المهارات الحالية والمستقبلية في بلد المنشأ وبلد المقصد وإجراءات النشر المصنفة حسب الأنشطة الاقتصادية القطاعية
النتيجة 2.3. زيادة تنسيق إحصاءات هجرة اليد العاملة عبر أفريقيا	1. تشجيع تطبيق المعايير الإحصائية الدولية للحصول على بيانات مفصلة عن هجرة اليد العاملة ، ولا سيما المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي لإحصاءات العمل المتعلقة بإحصاءات هجرة اليد العاملة الدولية 2. ضمان وتشجيع استخدام المؤشرات والمفاهيم والتعاريف والقواعد والمعايير المشتركة على المستوى الوطني وعلى مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي 3. توسيع تبادل البيانات داخل وبين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

الهدف الاستراتيجي 4: تعزيز الإدارة والمساءلة بشأن البرنامج المشترك

أدى التمويل الأولي الذي تم تجميعه من مختلف الشركاء الإنمائيين لضمان بدء تنفيذ البرنامج المشترك في غياب حزمة تمويل كاملة إلى نتيجة غير مقصودة تمثلت في التنفيذ المجزأ للبرنامج المشترك وعدم وضوح التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المشترك بسبب غياب خطة عمل واسعة النطاق للبرنامج وعدم وجود إطار منطقي طويل الأجل لقياس تنفيذه من خلال هذه المشاريع / المبادرات. وقد أدى ذلك إلى ارتباك، لا سيما فيما يتعلق بالمساءلة وإعداد التقارير.

لأغراض المساءلة والإدارة، تشتمل المشاريع المنفذة لمكونات البرنامج المشترك على هياكل إدارية منفصلة (لجان توجيهية وفنية) تضم نفس المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الاجتماعيين والمستفيدين من الاتحاد الأفريقي. تضم الهياكل الإدارية للمبادرات المختلفة باستمرار المجموعات

الاقتصادية الإقليمية باعتبارها المستفيدين الأساسيين، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الازدواجية وعدم الكفاءة.

في حين واصل الشركاء المنفذون للبرنامج المشترك التعاون لترشيد هياكل إدارة المشروع[17]، استمر المستفيدون والشركاء في التوصية ببذل المزيد من الجهود من قبل الشركاء المنفذين للبرنامج المشترك لمواءمة هياكل الإدارة من أجل تحقيق تأثير فعال.

يتمثل الاتجاه الملحوظ في الحاجة إلى مزيد من الوضوح والاتساق حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف البرنامج المشترك، مع مراعاة الارتباط والتآزر مع المبادرات الجارية وفيما بينها لتمكين البرنامج لتحقيق نتائج مستدامة.

وبالتالي، فإن الهدف الاستراتيجي 4 يستجيب للتحديات المتعلقة بالتنسيق الناقص بين أصحاب المصلحة في البرنامج والاعتماد على هياكل حوكمة وإدارة المشاريع التي تدعم البرنامج المشترك وغياب إطار لرصد البرنامج المشترك وتقييمه والإبلاغ عنه. من أجل تحقيق هذا الهدف، ستتخذ مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاؤها خطوات لتعزيز إطار الحوكمة والإدارة الحالي ليشمل إنشاء وحدة لدعم البرنامج المشترك ذات القدرات الجيدة للعمل كأمانة فنية للجنة التوجيهية للبرنامج المشترك. تشمل الاستراتيجية الأخرى ذات الأولوية تفعيل إطار عمل الرصد والتقييم بما في ذلك نظام الإدارة والمعلومات على شبكة الإنترنت الذي سيتولى الرصد المستمر والإبلاغ عن تقدم البرنامج ونتائجه وإجراء تقييمات مستقلة في منتصف المدة وبعد فترة العشر سنوات وإضفاء الطابع المنهجي على الدروس المستفادة البرنامج من البرنامج. يدعم هذا الهدف الاستراتيجي الحاجة إلى تعزيز القدرات (في جمع البيانات الأساسية ، وإعداد التقارير القائمة على النتائج ، والرصد والتقييم ، إلخ) خاصة على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان استدامة الجهود طوال فترة السنوات العشر. سيدعم الهدف الاستراتيجي 4 أيضاً إنشاء آليات اتصال لإبلاغ أصحاب المصلحة المختلفين والمتنوعين عن البرنامج ونتائجه.

فيما يلي النتائج المتوقعة للهدف الاستراتيجي 4 :

- **النتيجة 1.4** : تحسين القدرات المؤسسية لتوجيه وتنسيق وتنفيذ البرنامج المشترك
- **النتيجة 2.4:** تحسين رصد البرنامج المشترك وتقييمه والتعلم منه وإعداد التقارير عنه

[17] سهّل المشروع ذو الأولوية للبرنامج المشترك عقد الاجتماعين الأول والثاني للجنة التوجيهية للبرنامج المشترك في يناير 2019 لإطلاق المشروع وفي أغسطس 2019 لمناقشة التقدم المحرز ففي جميع المشاريع المساهمة في البرنامج المشترك.

يتم عرض هذه النتائج في الجدول 5 جنباً إلى جنب مع استراتيجيات ذات أولوية مختارة.

الجدول 5: الاستراتيجيات ذات الأولوية للهدف الاستراتيجي رقم 4 والنتائج المتوقعة منه

النتائج	الاستراتيجيات ذات الأولوية
النتيجة 1.4 : تحسين القدرات المؤسسية لتوجيه وتنسيق وتنفيذ البرنامج المشترك	1. تعزيز اللجنة التوجيهية للبرنامج المشترك للإشراف على الاتجاه العام للبرنامج وسياسته والتحقق منه والتأكد من أن أنشطة جميع المكونات تتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة وأطر المجموعة الاقتصادية الإقليمية والنهج المشتركة بشأن الهجرة. 2. إضفاء الطابع المؤسسي على وحدة دعم البرامج في مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يكفي من الموظفين والموارد الأخرى لتوفير التنسيق الفني وتوجيه تنفيذ البرنامج المشترك بشكل فعال. 3. تعزيز القدرات البشرية والفنية والمادية على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لدعم تنفيذ البرنامج المشترك واستدامته. 4. ضمان وجود آليات اتصال فعالة بشأن قضايا هجرة اليد العاملة، مما سيمكن من التواصل في الوقت المناسب وبشكل منسق على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وكذلك داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزتها / إداراتها 5. تقوية اللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة، بما في ذلك: أ. ضمان التحديد الواضح لدور اللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة ضمن هيكل صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك آلية رفع توصيات اللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة إلى اللجنة الفنية المتخصصة ذات الصلة والدول الأعضاء وفقًا لاختصاصات اللجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة.

النتائج	الاستراتيجيات ذات الأولوية
	ب. إنشاء أمانة مخصصة للجنة الاستشارية لهجرة اليد العاملة.
النتيجة 2.4: تحسين رصد البرنامج المشترك وتقييمه والتعلم من وإعداد التقارير عنه	1. تعزيز القدرة على الرصد والتقييم وإعداد التقارير على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية 2. دفع تنفيذ إطار عمل قوي للرصد والتقييم، بما في ذلك إمكانات التجميع والتحليل القائمة على الإنترنت 3. إنتاج ونشر تقارير مرحلية سنوية قائمة على النتائج عن أداء البرنامج 4. إجراء تقييمات منتصف المدة وتقييمات نهائية للتقدم المحرز في البرنامج 5. إنشاء إطار عمل فعال لتبادل الدروس (بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء)، والتعلم من بعضها البعض وتقديم الإرشاد في المجالات التي يتم إحراز التقدم فيها مقارنة بالمجالات الأخرى 6. تعزيز استراتيجيات الاتصال والدعوة بشأن هجرة اليد العاملة.

اعتبارات شاملة

لدعم نتائج السياسة، من الضروري أن يكون للبرنامج المشترك عدد محدود من القضايا الشاملة التي يجب أن تكون عنصرا دائما في جميع مجالات عمله بحكم قيمتها الاستراتيجية.

سبق تحديد المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي على أنها قضايا سياسية شاملة ضرورية وستظل كذلك خلال فترة السنوات العشر للإطار الاستراتيجي للبرنامج المشترك 2030. ومن المقترح أن يضاف إلى ذلك قضية الاستدامة البيئية (تغير المناخ والقدرة على الصمود أمام مخاطر الكوارث) وحالات الطوارئ الصحية بما في ذلك الأوبئة والجوائح (كوفيد 19). يشدد الالتزام الذي تم التأكيد عليه بموجب اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ في ظل تزايد حدوث الكوارث الطبيعية وجائحة كوفيد 19 الحالية، على الحاجة إلى إضافة هذه المجالات الشاملة.